رغم تراجع الناتج الإجمالي للنفط

«جدوى للاستثمار»: الاقتصاد السعودي حقق 2.7 في المئة نمواً خلال الربع الثاني

■ تنامي الطلب على الخدمات الحكومية

■ توقعات بارتفاع النمو الاقتصادي على أساس سنوي في الربع الثالث

أظهرت بيانات نشرتها مصلحة الاحصاءات العامة في السعودية نمو الناتج الاجمالي المحلي الفعلي للربع الثاني من العام بنسبة 2.7 في المئة على اساس سنوي مقارنة بـ 2.1 في المئة للربع المماثل من العام الماضي، يعتبر هذا النمو هو ثاني اضعف نمو منذ الربع الاول لعام 2011 ويعود بالدرجة الاولى الى تراجع انتاج النفط فيما تحسن نمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.5 في المئة مقارنة بـ 4.4 في المئة للربع السابق وكذلك الربع المماثل من العام الماضي، من حيث المساهمة في النمو الكلي، شكل القطاع الخص غير النفطي المحرك الرئيسي للنمو في الربع الثاني مساهما بـ 2.4 نقطة مئوية، ارتفعت مساهمة القطاع الحكومي إلى 1.1 نقطة مئوية مقارنة بـ 0.6 نقطة مئوية في الربع الثاني العام الماضي، واخير، ساهم قطاع النفط بـ 0.8 نقطة مئوية نتيجة لتراجع حجم انتاج النفط.

تمشيا مع توقعاتنا، شكل قطاع النفط العامل الرئيسي في تراجع النمو الكلي للناتج الاجمالي المحلي الفعلي في الربع الثاني سجل قطاع النفط الذي نما بنسبة 3.7 في المئة على اساس المقارنة السنوية اضعف معدلات النمو بين جميع قطاعات الاقتصاد، ولكن معدل التراجع تباطا مقارنة بنمو الربع الاول والذي كان عند 3–6 في المئة، وقد تاثر نمو قطاع النفط بشدة بمستويات انتاج الخام والذي انكمش بنسبة 4.7 في المئة على اساس سنوي في الربع الثاني بما ان انتاج النفط يرتفع تدريجيا خلال شهور الصيف نتيجة لزيادة الطلب المحلي وكذلك بسبب ارتفاع الطلب على الخام السعودي مؤخرا، فان التاثير السلبي لحجم انتاج النفط على نمو الناتج الاجمالي المحلي سيتراجع خلال الارباع القادمة.

اذا استبعدنا قطاع النفط نجد ان معدل النمو الاقتصادي ارتفع قليلا الى 4.5 في المئة من 4.4 في المئة في الربع الاول، تراجع نمو الطقاع الخاص بدرجة طفيفة الى 4.2 في المئة على اساس المقارنة السنوية، وهو ادنى معدل نمو له طيلة الفترة التي تتوفر فيها معلومات بهذا الخصوص، مقارنة بـ 4.3 في المئة سجلها في الربع الاول ويرجع هذا التباطؤ الى سببين هما عودة النشاط الى طبيعته بعد التقلص التدريجي لتاثير حزمة التحفيزات المالية في عام 2011 والتطبيق الصارم للانظمة الجديدة في سوق العمل ومن ناحية اخرى تسارع نمو القطاع الحكومي غير النفطي الى 5.5 في المئة على اساس سنوي وجاء معظم هذا النمو من ارتفاع قطاع الخدمات الحكومية الذي نما بنسبة 6.4 في المئة على اساس سنوي ويتوقع ان يؤدي الطلب المتزايد على الخدمات الحكومية الى الابقاء على معدل نمو قوي للقطاع الحكومي خلال الارباع القليلة القادمة كما ان هذا الطلب سيترجم الى ارتفاع في الايرادات غير النفطية التي ستدعم الميزانية العامة للدولة.

باستثناء قطاع التعدين والذي تاثر بانخفاض انتاج النفط، سجلت جميع القطاعات نموا ايجابيا على اساس المقارنة السنوية خلال الربع الثاني، حققت قطاعات التشييد والبناء وتجارة الجملة التجزئة والخدمات الحكومية اسرع معدلات النمو تباطا نمو قطاعات التشييد مقارنة بالربع الاول ولكنه لا يزال قويا حيث نما بنسبة 6.5 في المئة على اساس سنوي وبفوق هذا النمو مستواه في نفس الفترة من العام الماضي بنسبة 4 في المئة ويبدو ان هذا التباطؤ في النمو يعود الى التغييرات التي حدثت في سوق العمل وتطبيق اجراءات تصحيحية فيه وكذلك لتباطؤ أعمال التشييد بسبب ارتفاع درجات الحرارة ولكن نتوقع ان يكون تاثير التغييرات في نظام سوق العمل مؤقتا حيث ان القطاع سيتكيف مع القواعد الجديدة مستقبلا سيستفيد هذا القطاع ايضا من النشاط الضخم في تشييد البنيات التحتية والمباني التجارية والسكنية المتزايدة، كذلك اقرت الحكومة مؤخرا تدابير جديدة تضمن التنفيذ لمشاريع البينة التحتية المعتمدة.

سجل قطاع تجارة الجملة والتجزئة تحسنا طفيفا حيث ارتفع بنسبة 6.2 في المئة على اساس المقارنة السنوية في الربع الثاني خلال نفس الفترة من العام الماضي، ولكن هذا النمو أبطا من مستوياته في الارباع الثلاثة السابقة وكما هو الحال في قطاع التشييد، فان التباطؤ بما يعكس التغيرات في سوق العمل لكن، يرجح ان يحافظ قطاع التجزئة على نمو قوي خلال الارباع القادمة كما يشير الى ذلك ارتفاع قيمة السحوبات النقدية من اجهزة الصرف الآلي وكذلك معاملات نقاط البيع خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو، حيث سجل كل منهما مستوى قياسيا هذا العام، بالاضافة الى ذلك فان ارتفاع الاجور الاسمية والنمو السكاني القوي سيبقيان على قطاع التجزئة، الذي يشمل تجارة الجملة والمطاعم والفنادق، كأحد اسرع القطاعات غير النفطية نموا هذا العام. ارتفع النمو على اساس في قطاعات المرافق والنقل والاتصالات والصناعة جميعات مقارنة بالربع السابق، لكن نموها تباطا مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي بالنسبة للمرافق والنقل والاتصالات يعود التباطؤ جزئيا الى المقارنة بمستويات سابقة شديدة الارتفاع، نما قطاع المرافق بنسبة 3.4 في المئة في الربع الثاني هذا العام مقارنة بـ 8.3 في المئة خلال نفس الفترة من العام الماض اما قطاع النقل والاتصالات فنما بنسبة 2.9 في المئة في الربع الثاني متراجعا عن مستوى نمو عند 6.2 في المئة خلال نفس الفترة من العام الماضي ربما يعكس ضعف الطلب الخارجي، نمت صادرات البتروكيماويات والبلاستيك اللذان يشكلان اساس النشاط الصناعي غير النفطي في السعودية بنسبة 0.9 في المئة فقط على اساس سنوي في الربع الثاني. على اساس المقارنة الربعية، تباطا الاقتصاد بنسبة 1.1 في المئة ويعتبر هذا الاداء منسقا مع النمط الموسمي المعتاد، فالنمة الربعي كان 1.7 في المئة في الربع الثاني لعام 2012 وكان 0.7 في المئة لنفس الربع عام 2011 سجل قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذي انكمش بنسبة 17.2 في المئة اكبر تراجع ربعي، رغم ان النمط السابق يكشف ان الربع الثاني عموما يعتبر اضعف ربع لهذا القطاع، الا ان حجم التراجع هذا العام بما يعكس ايضا التاثير السلبي للتغيرات الاخيرة التي شهدها سوق العمل تباطا كلا من قطاعي التشييد والنقل في الربع الثاني مقارنبة بالربع الاول، حيث ستبب ارتفاع درجات الحرارة في خفض الانتاج اما قطاع المرافق فقد سجل تحسنا ملحوظا حيث نما بنسبة 62.2 في المئة في الربع الاول، وذلك بسبب ارتفاع استهلاك الكهرباء للمباني التجارية والسكنية نتيجة لكثافة استخدام انظمة تكييف الهواء.

نتوقع ان يتحسن النمو الاقتصاي على اساس المقارنة السنوية في الربع الثالث، فعلى الرغم من ان التاثير السلبي للتغيرات في انظمة سوق العمل على انشطة القطاع الخاص سيتواصل على الارجح في الربع الثالث قبل نهاية الفترة التصحيحية في مطلع نوفمبر، الا ان الانفاق الحكومي واستقرار انتاج النفط سيحققان التوازن في النمو الاقتصادي ككل وحيث ان النمو في انتاج النفط سيرتفع خلال الاشهر القادمة، فمن المتوقع ان تتقلص المساهمة السلبية لقطاع النفط في نمو الناتج الاجمالي الفعلي اضافة الى ذلك فان الانفاق الحكومي الضخم سيظل يدعم الاقتصاد غير النفطي في نفس الوقت، بقى النمو السنوي للقروض المصرفية ايجابيا رغم تباطؤ النمو الموسمي الاخير، كما تشير استطلاعات الشركات الى المزيد من التوسع في القطاع الخاص. وفي ظل متانة المعطيات الاقتصادية المحلية من جبهة وحالة عدم اليقين ازاء الاستقرار في المنقطة من جبهة اخرى، نبقى على توقعاتنا بان يكون نمو الناتج الاجمالي المحلي الفعلي عند 4.2 في المئة للعام 2013 متراجعا من 6.8 في المئة التي سجلها العام الماضي.

الشكل 6: القروض المصرفية إلى القطاع الخاص

القروض المصرفية

الشكل 7: مؤشر مديري المشتريات

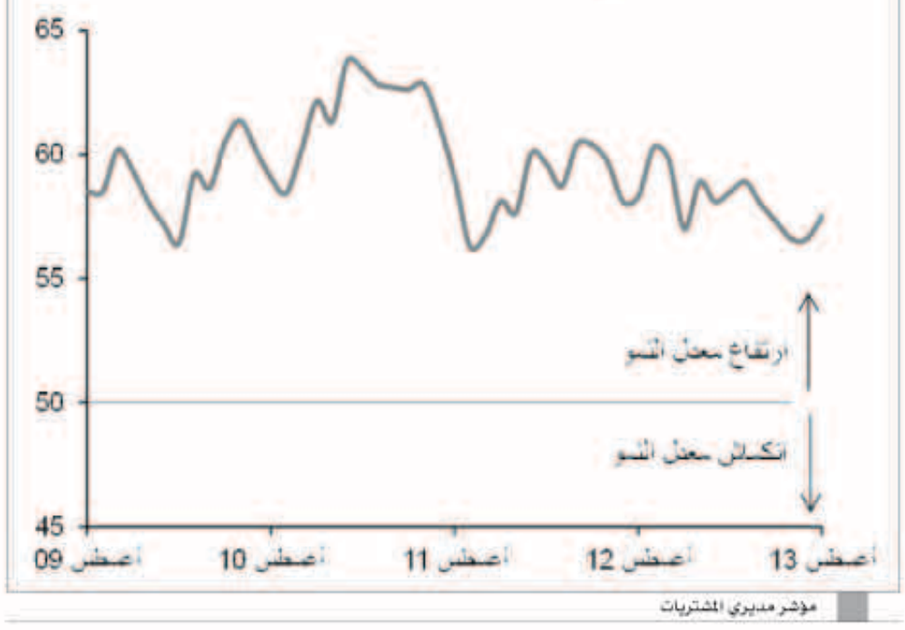

مؤشر مديري المشتريات

شكل 3: مساهمة مختلف القطاعات في نمو الناتج الإجمالي الفعلي

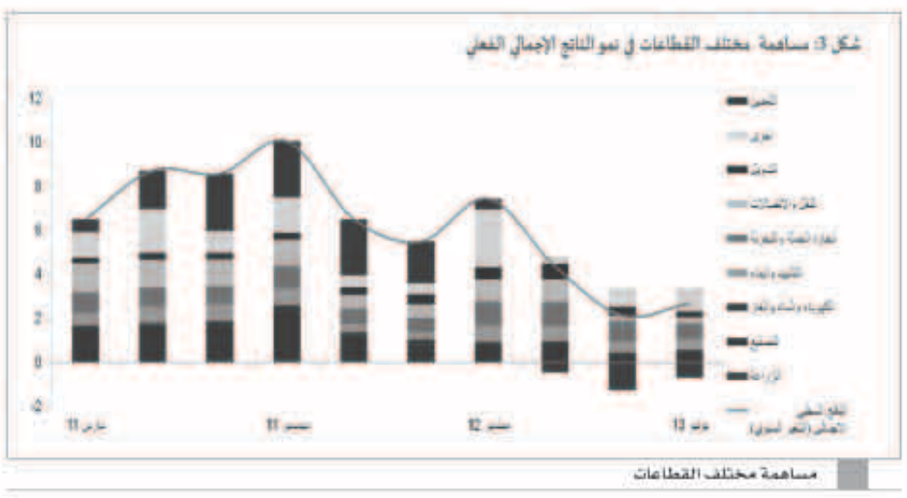

مساهمة مختلف القطاعات

اعتماد أوراق العمل في صيغتها النهائية وتحديد المتحدثين

خبراء واستشاريون ماليون يشاركون في المنتدى السعودي الثاني للأوراق المالية

يستقطب المنتدى السعودي الثاني للأوراق المالية الذي تنظمه غرفة الرياض ممثلة بلجنة الاستثمار والأوراق المالية بالتعاون مع هيئة السوق المالية خلال الفترة من3–4/11/1434هـ الموافق -8 2013/9/9 عشرات الخبراء والاستشاريين محليا وإقليميا ودوليا والمستثمرين الذين أكدوا مشاركتهم الفاعلة في المنتدى، فضلا عن مشاركة بنوك وهيئات ومؤسسات استثمارية وتمويلية.

ويحظى المنتدى برعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض والتي تأتي امتدادا وتعزيزا لرعايته الكريمة لعدد من الفعاليات الاقتصادية والمالية.

وظلت لجنة الاستثمار المنظمة للمنتدى في اجتماعات مكثفة طوال الأيام الماضية حيث أنهت الاستعدادات اللازمة لانطلاقة المنتدى، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات مع الجهات المساندة وذات العلاقة حيث فرغت من اعتماد أوراق العمل في صيغتها النهائية وتحديد المتحدثين. وتوقع مصدر مسؤول باللجنة أن يشهد المنتدى مشاركة كبيرة وغير مسبوقة من خبراء ماليين ومستثمرين ومسؤولين تنفيذين من عدد من الجهات ذات الصلة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وأوضح المصدر أن انعقاد فعاليات المنتدى يأتي في فترة توفرت فيها سيولة كبيرة تبحث عن منافذ استثمارية ذات مردود اقتصادي مجز، كما يأتي انطلاق المنتدى في وقت شهدت فيه المملكة حراكا اقتصاديا جيدا بفضل القرارات الملكية الأخيرة المتعلقة

خالد المقيرن

بإقرار منظومة الرهن والتمويل العقاري والتي ساهمت في تعزيز بيئة وآليات عمل السوق المالية.

ويعتبر المنتدى السعودي الثاني للأوراق المالية أهم فعاليات الأوراق المالية بالمملكة حيث يستقطب مشاركة الجهات التنظيمية والمستثمرين والبنوك والمؤسسات الاستثمارية والتمويلية. من جهته، فقد ثمن نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة رئيس لجنة الاستثمار والأوراق المالية خالد بن عبدالعزيز المقيرن الرعاية الكريمة من لدن سمو أمير الرياض، مؤكدا أن انعقاد المنتدى يأتي في وقت مناسب تهيأ فيه كل سبل النجاح لا سيما وان خبراء عالميين وجهات عالمية قد أكدت مشاركتها، بالإضافة لمشاركة عدد من البنوك ومؤسسات التمويل التي تلعب دورا كبيرا في هذا المجال، وحول مشاركة هيئة سوق المال، أكد المقيرن أن مشاركتها ستعزز من فعاليات المنتدى وتدفعه للخروج بتوصيات وقرارات مؤثرة سيكون لها ما بعدها، وقال إن انعقاد المنتدى يؤكد مدى حرص الغرفة على مناقشة أهم القضايا الاقتصادية وصولا لمعالجتها وذلك للحد من تأثير التقلبات التي تضر باسهم الشركات. يشار إلى أن المنتدى يناقش عدة محاور أبرزها النظام المالي ودوره في حماية ودعم الاستثمارات، الإعلام الاقتصادي بالميزان، الاستثمارات الحكومية، أسباب غياب تأثير واقع الاقتصاد المحلي على السوق المالية، ودور السوق المالية في دعم الاقتصاد المحلي، وتأثير الإطار التنظيمي على الاكتتابات العامة. وينظم هذا الحدث لجنة الاستثمار والأوراق المالية التابعة للغرفة التجارية الصناعية بالرياض وبمشاركة من هيئة السوق المالية، كما يرعاه عدد من البنوك والشركات الاستثمارية.

طرح مناقصة استشاري مشروع الربط الكهربائي بين السعودية ومصر

أحمد إمام

أعلن المهندس أحمد إمام وزير الكهرباء والطاقة المصري عن طرح مناقصة عالمية لاستشاري مشروع الربط الكهربائي بين المملكة ومصر خلال النصف الأول من أكتوبر المقبل وقال وزير الكهرباء: إن اللجنه الفنية للمشروع ستعقد اجتماعا موسعا بالقاهرة يومي 18و19 من الشهر الجاري لمراجعة كراسة الشروط الفنية والمرجعية لاختيار الاستشاري التنفيذي، مشيرا إلى أنه تم اختيار استشاري للدراسات البيئية لمسار الخط ومن المنتظر أن يقدم تقريره خلال ثلاثة أشهر. وأشار إلى أنه سيتم الاتصال بالجانب السعودي للبدء في تفعيل التعاون في عدد من البرامج، ومن أهمها دراسة تأثير شبكات الربط باستخدام التيار المستمر بدرجة الحرارة والظروف المناخية. يذكر أن مشروع الربط الكهربائي يقوم على تبادل الطاقة بين المملكة ومصر لتصل القدرات التبادلية على خط الربط خلال فترات الذروة إلى حوالي 3000 ميجاوات للاستفادة من تباين الأحمال في البلدين حيث تتمثل فترة الذروة بالمملكة في فترة الظهيرة وفي مصر بعد الغروب.

مصر: نرحب بجميع الاستثمارات العربية

إبراهيم محلب

قال وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصري، المهندس إبراهيم محلب، إن مشاكل المستثمرين والشركات السعودية في مصر سوف تنتهي خلال شهر على أقصى تقدير، وإن هناك تعليمات مشددة بدعم المستثمرين العرب خلال الفترة المقبلة.

وأوضح في تصريحات خاصة لـ «العربية.نت» أنه لا يمكن تسمية الشركات أو المستثمرين الذين تتجه الحكومة المصرية إلى حل مشاكلهم خلال الفترة القريبة، ولكن يجري حاليا الإعداد للإعلان عن بنود التصالح مع المستثمرين والشركات، التي لم تتم إحالة ملفاتها إلى القضاء.

وبالنسبة للمستثمرين والشركات الذين أحيلت ملفاتهم إلى القضاء فلن يكون هناك دخل للوزارة في أي إجراء أو تصالح، يتم قبل إنهاء الموضوع قضائياً.

وشدد على أن المصالحات التي يتم درستها لن تمس حقوق المستثمرين وفي نفس الوقت تحافظ على حقوق الدولة، وأن التوصل إلى هذه الحلول يتم عن طريق النقاش والتواصل مع جميع الأطراف. ودعا محلب الشركات والمستثمرين العرب وعلى رأسهم السعوديون للاستثمار في مصر، مؤكدا أن الحكومة الحالية برئاسة الدكتور حازم الببلاوي ترحب بأي اقتراحات أو استثمارات، وسوف تعمل على حل أي مشاكل قد تواجه الإستثمارات والشركات التي تعتزم العودة إلى مصر.

وأوضح وزير الإسكان أن استراتيجية الوزارة تقوم حاليا على ثلاثة محاور، المحور الأول يتعلق بالدعم ويستفيد منه أصحاب الدخول المحدودة وتستهدف الوزارة تنفيذ مليون وحدة سكنية خلال 5 سنوات، ومحور المساندة ويتعلق باصحاب الدخول المتوسطة، حيث من المقرر أن توفر الوزارة نحو 250 ألف قطعة ارض بمساحات 200 و300 متر، أما المحور الثالث فيتعلق بالإتاحة وهو يتعلق بأصحاب الدخول المرتفعة والذين يبحثون عن وحدات سكنية بمواصفات معينة.

غرفة عجمان بحثت التعاون الاقتصادي مع إندونيسيا

جانب من الاجتماع

بحث عبدالله المويجعي رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عجمان مع سلمان الفارسي سفير الجمهورية الإندونيسية لدى الدولة العلاقات الإقتصادية بين الجانبين وتعزيز أطر التعاون الخارجية وفتح أبواب الإستثمار لرجال الأعمال بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة والترويج لصناعات الإمارة وتبادل الآراء والأفكار بما يعزز القدرات الإقتصادية للطرفين. جاء ذلك خلال زيارة السفير الاندونيسي لغرفة تجارة وصناعة عجمان على رأس وفد ضم كلا من إمام سانتوسو قنصل عام جمهورية أندونيسيا وهيرو سودراجات قنصل الشئون التجارية وعدد من ممثلي القطاع الإقتصادي والتجاري بالجمهورية الأندونيسية. وأكد عبدالله المويجعي حرص الغرفة على تكوين شراكات وعلاقات خارجية من شأنها أن تدعم الاقتصادي المحلي وذلك بناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان ومتابعة سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان. من جانبه أكد السفير الأندونيسي همية تعزيز أطر التعاون مع غرفة عجمان مستعرضا أهم المعارض التي تقام بأندونيسيا لتنشيط الإستثمار ودعم رجال الأعمال وخاصة معرض « تريد إكسبو أندونيسيا». وأوضح أهمية هذا المعرض نظرا للبعد الجغرافي لأندونيسيا وهدف المعرض في جمع كافة المصانع والشركات ورجال الأعمال والمستثمرين تحت سقف المعرض. . داعيا غرفة عجمان للمشاركة بهذا المعرض الذي يعد الأكبر والأضخم بالجمهورية الاندونيسية. من جانب آخر إستعرض محمد علي الجناحي مدير تنفيذي قطاع تنمية الاستثمار والاعمال بغرفة عجمان أهم الخدمات التي4 تقدمها غرفة عجمان لرجال الأعمال والمستثمرين وخاصة فيما يتعلق بسرعة إنجاز المعاملات وسهولة إجراءاتها. وأوضح للوفد أهم الفعاليات والمؤتمرات التي تنظمها غرفة عجمان للمستثمرين وعلى رأسها «ملتقى الأعمال» الذي ينظم بشهر ديسمبر من كل عام. . موجها الدعوة للوفد بحضور الملتقى والمشاركة فيه.